

هل ترك حبيب الشرتوني وحيداً؟



يبدو القومي محرجاً من ملف الشرتوني، فيما يتوقع كثيرون ان يكون «فخوراً» بمقاوم من صفوفه (مروان طحطح)

مزة: هل تتبنون الشرتوني؟ ولكنه يُصر على جواب واحد: «إذا انتي بتعملينها منتبناكي!». يرى حماية أن من الخطأ الربط بين الصمت الحزبي في قضية الشرتوني والحفاظ على تمثيل القومي في الدولة. أما في أن يكون السبب انتماء الشرتوني إلى جبهة واحدة مع العلم، فيجيب بأن «هذه المقاربة خطأ. التاريخ لا يُجتزأ والمسائل لا تُصنف بوجود علاقة أم لا مع القيادة». طيب هل طلب منكم الشرتوني عدم التدخل؟ يرد حمية: «ما عندي جواب».

الذي تبنته عذّة قوى وكلّ اللبنانيين باستثناء ورثة العمالة». ولكن كحزب، «نحن لسنا بصدد القيام بشيء بالمعنى الحقيقي، طالما حبيب غير موجود في لبنان». حتى عن مسألة تعيين محام للمدعى عليه، «فهو ليس في البلد ولم يعط وكالة لأحد». القصة في اغتيال الجميل هي «وجود عميل اسرائيلي رأى حبيب أنه يجب أن يقوم بفعل معين تجاه هذه المسألة. في مرحلة الإجتياح كان كل مواطن يتصرف حسب دوافعه الوطنية». يتكرر السؤال على حمية أكثر من

أو تعريض أي فرد من أفراده لأي أذى. ومع الوقت اقتنع الناس بأنني فتحت بطولتي على حسابي، وهذا التعبير الساخر لسعيد ميرزا (...) بعد ثلاثين عاماً من السجن والتعذيب والنفي عائلتي وكل ما أملك، وعدم تكبيدهم أي خسارة، انزعج خاطرهم من تعبير صغير قلت فيه: نفذت ما طلبت مني تنفيذاً! من الطبيعي أن تُعلن قيادة القومي أنها لم تتخذ قراراً بالعملية. ولكن من المعروف أنه في معظم الأحزاب التي تتألف من جناحين سياسي وعسكري، يتخذ هذا الأخير طابعاً سريعاً منعاً لأي خرق. تحت هذه الحجة يجد الشرتوني نفسه «ينتماً». بالنسبة إلى مقربين منه، «من يرد أن يتبنى حبيب، فعليه أن يتبنى قائده أمين العلم، الذي تتنكر له القيادة».

الحزب القومي لم يُصدر أي بيان رسمي عن إعادة محاكمة الشرتوني، مكتفياً بما نُشر في الصحيفة الناطقة باسمه «البناء». يرى عميد الإعلام في الحزب معن حمية أن ما يحصل هو حملة إعلامية ضد الشرتوني، وبالتالي، «الردّ على ورثة يُحاولون تبيض صفحة شخص أتى على ظهر دبابة اسرائيلية يكون في جريدة البناء». يُحاول إخراج الملف من إطاره الحزبي وإعطائه بعداً وطنياً، «فمسؤولية الجميع أن يرفعوا الصوت ويقولوا إن من المعيب محاكمة حبيب بهذه الطريقة، وهو

القومي بين مسؤول شعبة الأمن في الحزب القومي الراحل نبيل العلم ورئيس الحزب السابق النائب أسعد حردان. وهنا لبّ القضية. كان حبيب طانيوس الشرتوني منفذ عملية تفجير بيت حزب الكتائب في الأشرفية. التخطيط ترك للرجل الأمني نبيل العلم. تحول الشرتوني إلى رمز من رموز مقاومة العدو الإسرائيلي، ومثالاً أعلى لدى الأفراد القوميين، تماماً كما هي سناء محيدلي وخالد علوان مثلاً. إلا أنه، بعد عام 1990 (تاريخ خروجه من السجن) انكفأ عن أي نشاط إعلامي وحزبي. وبعيداً عن حماسة الحزبيين، لم يجد تنظيمًا يتبنى قضيتته. حتى في ظلّ الوجود السوري في لبنان والنفوذ الذي كان يتمتع به على

يعيد البعض صمت القومي تجاه الشرتوني إلى الخلاف بين نيك العلم وأسعد حردان

المستويات كافة، لم يحصل الشرتوني على عفو على عكس كثير من لاعبي الحرب الآخرين الذين شغلوا في ما بعد مناصب في الدولة. قوى المقاومة جميعها تجاهلت ملفه، إلى أن اعيد تحريك الملف عدلياً، فدعا التجمع اللبناني العربي إلى وقفة تضامنية مع الشرتوني يوم عيد الاستقلال. وحضر اللقاء جمع من ممثلي قوى تحسب ضمن فريق 8 آذار، أبرزهم عضو المكتب السياسي في حزب الله محمود قماطي. ونفى رئيس التجمع عصام طنانة أي صلة لحزب حبيب الشرتوني بالتجمع. في مقابلة له مع «الأخبار» عام 2012 (العدد 1763)، قال الشرتوني إن «الحزب اعتبرني منذ 1982 عبئاً عليه وتنكر لي إلا من باب النباهي بالبطولة الآتية هكذا من خلف الضباب والسحاب وعلم الغيب. بينما كان هاجسي حمايته وعدم تعريضه

في 25 تشرين الثاني الماضي، التأم المجلس العدلي للبحث من جديد في الدعوى المحالة أمامه في قضية اغتيال الرئيس بشير الجميل ورفاقه عام 1982. ورثة الجميل وسياسيون أصدقاء لهم كانوا حاضرين في تلك الجلسة. محامو الفريق المدعي اتخذوا أمكانهم للدفاع عن رئيس للجمهورية اشتهر بعلاقاته مع العدو الإسرائيلي الذي ساهم في إيصاله إلى سدة الرئاسة، بصرف النظر عن حجج الجميل والجبهة اللبنانية لتبرير هذه العلاقة. أما المدعى عليه حبيب الشرتوني، فلم يجد شخصاً واحداً يقف خارج القاعة يحمل صورته ويهتف باسمه، معلناً تضامنه معه. الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي انتمى إليه وحمل عقيدته، التي دفعته إلى تنفيذ العملية، غاب عن جلسة المجلس العدلي ولم يحضر أي محام قومي يتحدث عن دوافع تنفيذ العملية ويطلب بفتح الملف الكامل للحزب الأهلية وإلا فلتُختم كلّ فصوله وفقاً للصيغة اللبنانية «لا غالب ولا مغلوب». ولكن، حين يتعلّق الأمر بالجميل أصبح مجرد الإشارة إلى تاريخ الرجل أمراً محزوماً. يخرج مؤيدوه ليشنوا هجوماً على أي منتقد، مبررين له كل خطاياهم. تُجاهد القوى السياسية والأفراد لعدم «استفزاز» مشاعر هؤلاء اللعبة السياسية فتتضي تقديم التنازلات ربما، حتى ولو كان ذلك على حساب التاريخ والحقائق. لا أحد يعلم كم عدد مؤيدي الجميل. يكفي أن يلوذ الطرف الآخر بالصمت، «مذعوراً» حتى يوحى البشيريون بأنهم أكثرية! من بعيد، يبدو الحزب القومي محرجاً أيضاً من تناول هذا الملف، في حين أنه من المفترض أن يكون «فخوراً» بمقاوم من صفوفه سدّد ضربة قاضية في مرمرى الخصم، في إطار الحرب بين مشروعين متناقضين. قد يعيد البعض السبب إلى الدور السياسي للحزب في النظام اللبناني وعدم رغبته في إثارة ملف حساس يستفز بقية المكونات. فأحد أبرز حلفاء القومي هو التيار الوطني الحر الذي ينظر بإيجابية إلى الجميل. والبعض الآخر، يرى أن السبب يعود إلى زمن الخلاف القومي

جهاد أزور مديرًا لمCD أرفع منصب عربي في صندوق النقد الدولي



عُيّن وزير المال اللبناني السابق الدكتور جهاد أزور مديرًا لدائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في صندوق النقد الدولي، وهو منصب لم يسبق ان احتله أي عربي منذ تأسيس الصندوق عام 1944. وتغطي هذه الدائرة 31 بلداً، وتتعامل مع واحدة من أكثر المناطق صعوبة وتحدياً في مجالات السياسة والاقتصاد حول العالم، لا سيما في هذا التوقيت تحديداً، حيث

تواجه الدول المصدرة للنفط مجموعة كبيرة من التحديات الصعبة جراء تراجع الأسعار، وحاجتها إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، إضافة إلى خلق فرص عمل، وكل ذلك في ظل احتدام الصراع السياسي والعسكري في المنطقة. وقد شغل أزور منصب المدير والشريك في شركة Inventis، وهي شركة استشارات مالية تنشط في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، ومنصب نائب الرئيس وكبير المستشارين التنفيذيين في شركة بوز العاملة في مجال الاستشارات للحكومات والمصارف المركزية والقطاع المالي وكبريات المؤسسات المالية والاستثمارية حول العالم. وهو منذ عام 2009، عضو في الفريق الاستشاري في صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط MEAG. وفي 2013 عينه رئيس البنك الدولي عضواً في فريق الخبراء المستقل لمراجعة مجموعة واسعة من القضايا حول ممارسة أنشطة الأعمال والتنافسية العالمية. كما ترأس، بين 2006 و2008، المجموعة الوزارية Mena-GA التي تضم وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول GA ودول الشرق الأوسط. وتولى منصب وزير المالية في لبنان لثلاث سنوات (2005 - 2008)، وهندس برنامج التحديث والإصلاح الشامل في الوزارة الذي حاز عام 2007 على «جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة». كذلك تولى عدداً من المناصب الرفيعة في الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي عدد من الشركات الرائدة في القطاع الخاص (ماكينزي وشركاه، شركة

بوز ألن هاملتون، وكومباني دي سان جوبان). وعمل مستشاراً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ونشر أكثر من خمسة كتب، وعدداً من المقالات حول القضايا الاقتصادية والمالية في عدد من المنشورات الدولية والمجلات الأكاديمية، وله باع طويل في التعليم الجامعي في الجامعة الأميركية في بيروت. وهو عضو في العديد من مجالس إدارة مجموعة من الشركات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، منها هيئة السوق المالية التابعة لشركة CGM (ثالث أكبر شركة للنقل البحري في العالم)، جامعة كارنيغي، مركز الشرق الأوسط (عضو المجلس الاستشاري)، عضو لجنة الاستثمار في صندوق "بيريتيك" المالي المخصص لقطاع التكنولوجيا، رئيس مجلس المستشارين الدوليين وعضو مجلس الأمناء في الجامعة اللبنانية الأميركية. حاز على شهادة الزمالة في الدكتوراه في التمويل الدولي من جامعة هارفارد الأميركية، ومعهد الدراسات السياسية في باريس، ويحمل دكتوراه في التمويل الدولي من جامعة IEP الفرنسية؛ وماجستير في الاقتصاد التطبيقي من جامعة باريس — دوفين، فرنسا. وعن اختياره لهذا المنصب، يقول أزور إن «هذا الموقع ليس لبلد معين، ولن يكون هناك تأثير مباشر للأمر على برامج الصندوق في البلد، باعتبار أن العلاقة بين صندوق النقد ولبنان هي علاقة بين مؤسسة دولية ودولة. لكن من خلال موقعي وخبرتي سيكون التأثير إيجابياً حكماً». ويضيف: «سأسعى إلى خلق مساحة أوسع بين دول المنطقة والصندوق، لأنني أرى أن هناك إمكانية كبيرة لدول المنطقة في هذا الوقت التي تقف فيه على مفترق طرق، للاستفادة من الخبرات والقدرات التي يوفرها الصندوق لتحقيق الآمال المنشودة. وسأسعى جاهداً لتأكيد حضور الشباب العربي في مؤسسة دولية بهذا الحجم، وإعطائهم الإمكانيات لتقديم ما يملكونه».

منذ أن وقع الخلاف السياسي، لكن لا يُمكن اعتبار ذلك بمثابة مبادرات جدية، لأنها تجري بمسعى فردي». وأشارت إلى أن «ما حصل بين اللواء ريفي والرئيس الحريري ليس خلافاً شخصياً، بل اختلاف في الرؤية السياسية وطريقة مقاربات الأزمات، وخصوصاً في ما يتعلّق بكيفية إدارة المواجهة مع النفوذ الإيراني المتمدّد في لبنان». وأكد المصادر أن «ريفي يرفض الإنقسام، وهو منفتح على كل ما يؤمّن الإلتقاء على الثوابت التي يفترض أن تجمع القوى السيادة، وهذا الإلتقاء إن تحقّق لا يحتاج إلى مبادرات ولا مصالحت، بل إعادة تقييم المرحلة الماضية، وما ارتكب فيها من أخطاء، والإستعداد للمرحلة المقبلة التي تتطلب توفير كل عناصر الصمود في وجه محاولات الإنقضا على الدولة والمؤسسات، والإستمرار بتوريث لبنان في أزمات المنطقة».

في شأن هذا الموضوع. ما لديها من معلومات في هذا الشأن، يتعلّق بما بعد الإنتخابات الداخلية في تيار المستقبل، حيث «أوكل الأمين العام أحمد الحريري بالملف الطرابلسي، دوناً عن بقية نواب الشمال، لإرساء تهدئة لم يعرف ما إذا كانت لها علاقة بريفي مباشرة»، لكن النتائج التي أفرزتها الإنتخابات تؤكّد «إيلاء هذا الجانب أهمية»، حيث إن «الممثلين الذين انتخبوا في المكتب السياسي عن طرابلس لا يشكلون أي استفزاز لريفي، وهذا بحذ ذاته خطوة جيدة». من جهتها، أشارت مصادر ريفي إلى أن «العلاقة مع تيار المستقبل منذ استقالة الوزير لا تزال كما هي. على الرغم من أن فرصة قد أهدرت للحلفاء في الإنتخابات البلدية بسبب رفض المستقبل، وقراره التحالف مع باقي القوى الطرابلسية ومنها بعض قوى 8 آذار». ورات المصادر أن «بعض سعاة الخير يتحركون بين ريفي والمستقبل،